

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان : العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم : علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تحليل الأداء المالي في المؤسسات المالية

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**

فرع المسيلة

من إعداد:

- حمزة بن هنية
- عشور بلال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر -أ-	محمد بوضياف - المسيلة -	رئيسا
عز الدين عبد الرؤوف	أستاذ محاضر -أ-	محمد بوضياف - المسيلة -	مشرفا ومقررا
غري حمزة	أستاذ	محمد بوضياف - المسيلة -	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021



شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد ونشهد أن لا إله الا الله ونشهد أن محمد عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد، اللهم صلي عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بشكري الى:

الأستاذ المشرف: عز الدين عبد الرؤوف، الذي ساعدنا في اعداد هذا البحث أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، وزملائنا في الدراسة والى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد في اعداد هذا البحث

حمزة بن هنية وعشور بلال



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

الى أغلى ما أملك في الدنيا الى من كانت شمعة تنير دربي الى من كانت تسقيني الدعاء حتى وصلت الى أسمى
المراتب الى من شاركتني في عنائي وانتظرت معي هاته اللحظة لتشاركني فرحتي وهنائي اليك يامن تعجز الكلمات عن
وصفك يا حبيبي ويا عمري حفظك الله وجعلك نورا لحياتي

أمي بن هنية عقيلة

الى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، الى من حصد العقبات عن دربي ليمهد لي طريق العلم والنجاح، الى من
علمني فن العطاء، الى القلب الكبير

أبي بن هنية سيد علي

والى كل أخواتي والعائلة والى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة والى كل من ساندني في هذا العمل.



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

الى أغلى ما أملك في الدنيا الى من كانت شمعة تنير دربي الى من كانت تسقيني الدعاء حتى وصلت الى أسمى
المراتب الى من شاركتني في عنائي وانتظرت معي هاته اللحظة لتشاركني فرحتي وهنائي اليك يا من تعجز الكلمات عن
وصفك يا حبيبتي ويا عمري حفظك الله وجعلك نورا لحياتي

أمي عشور ذهبية

الى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، الى من حصد العقبات عن دربي ليمهد لي طريق العلم والنجاح، الى من
علمني فن العطاء، الى القلب الكبير

أبي عشور علي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	شكر و عرفان
–	الاهداء
–	فهرس المحتويات
–	فهرس الجداول
–	فهرس الأشكال
مقدمة	
–	إشكالية الدراسة
–	فرضيات الدراسة
–	أهداف البحث
–	أسباب اختيار الموضوع
المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي في المؤسسة	
3	المطلب الأول: مفهوم الأداء في المؤسسة
8	المطلب الثاني: أنواع الأداء
15	المطلب الثالث: شروط تحقيق الأداء
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية	
18	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
23	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي
45	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي
–	الخلاصة
المبحث الثالث: دراسة حالة حول الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	
48	المطلب الأول: تقديم عام حول الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
55	المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية للسنتين 2018-2019 وجدول حسابات النتائج

57	المطلب الثالث: حساب وتحليل بواسطة النسب المالية
الخلاصة	
73	خاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
7	مكونات الأداء	01
25	الميزانية المالية حسب الأصول	02
27	الميزانية المالية حسب الخصوم	03
29	الميزانية المختصرة	04
53	ميزانية السنة المالية 2019/2018 (جانبا الأصول)	05
54	ميزانية السنة المالية 2019/2018 (جانبا الخصوم)	06
56	جدول حسابات النتائج	07

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
9	الأداء الداخلي والخارجي	01
13	كيفية حساب حصة السوق	02
34	تصنيف النسب المالية	03
52	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية CAAT فرع مسيلة للتأمينات	04

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والتي ازدادت أهميته في ظل توسع

أنشطة المؤسسات المالية حيث أصبح من اللازم على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

ومع استعداد المؤسسات المالية للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات بات من الضروري على المؤسسات أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالمهم ليس تحقيق النتائج بإيجابية بل الأهم تحقيقها بفعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب بل الاستمرار في السوق.

التحليل المالي هو من أهم الوظائف المالية فهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلية المالية والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية وإبراز نقاط القوة والضعف أي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية.

وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد الاحتياجات المالية لها، وتقييم الأداء المالي للمؤسسة. لكن بالرغم من بساطة هذه الكلمة إلا إن عملية التحليل وتقييم الأداء عملية صعبة ومعقدة في الواقع ويحتاج متخذ القرار المالي المرور بعدة مراحل وكذا مجموعة معلومات من مصادر مختلفة للتمكن من اتخاذ القرار الصائب.

بالنظر إلى أهمية المؤسسات المالية، وانطلاقاً مما يقدمه التحليل المالي من أدوات ومؤشرات تساهم في تقييم أداء المؤسسات بصفة عامة، تبرز إشكالية البحث الرئيسية التي تتناول إمكانية تطبيق هذه المؤشرات والأساليب العلمية لتقييم وتحليل طبيعة الأداء المالي في بيئة المؤسسات المالية، وعلى هذا الأساس ثم صياغتها على النحو التالي:

ماهي اهم الأدوات المستخدمة في تحليل الأداء المالي في المؤسسة المالية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، وبغرض التوسع في جوانب الموضوع ثم تدعيم الإشكالية الرئيسية السابقة بمجموعة إضافية من الأسئلة الفرعية منها.

1- ما المقصود بأدوات التحليل المالي؟

2- ما المقصود بالأداء المالي وماهي أهم مؤشرات تقييمه في المؤسسات المالية؟

3- كيف يمكن الحكم على الأداء المالي لمؤسسة CAAT؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية الملحقة بها ثم صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي سيتم اختبارها وتأكيد صحتها من عدمه من خلال محاور هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي.

الفرضية الرئيسية: يقدم التحليل المالي إطار علمياً وعملياً لتقييم الأداء المالية من خلال ما ينتجه من مؤشرات ونسب حول مختلف جوانب نشاط المؤسسة المالية.

الفرضية الفرعية الأولى: يتمثل الأداء المالي قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية، كما يمكن تقييمه في المؤسسة CAAT من خلال استغلال مخرجات التحليل المالي، والتي تشمل خصوصاً التوازن المالي نسب السيولة، النشاط، الاستقلالية والمردودية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تحقق المؤسسة مستويات مقبولة من الأداء المالي من منظور مؤشرات التوازن المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تحقق المؤسسة مستويات مقبولة من الأداء المالي استنادا إلى مختلف النسب المالية.

ثالثا: منهج الدراسة

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لما هو مطروح في الإشكالية وشمل الموضوع من كل النواحي والجوانب حتى يكون أكثر إفادة، مع إثبات صحة الفرضيات، اتبعنا في بحثنا منهج وصفي تحليلي في عرض المفاهيم والمعلومات مع تفسير وتحليل هذه المعلومات وتعلق هذا بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة CAAT تتمثل في بعض القوائم المالية كالميزانية المالية أثناء استعمال النسب المالية من أجل تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة CAAT

رابعا: أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- معرفة أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية.
- 2- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية للمؤسسة.
- 3- التعرف على أهم مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية.

خامسا: أهمية البحث

للتقييم الأداء المالي أهمية وتأثير كبيرة في تحسين وضعية المالية للشركات التأمين والجانب الاقتصادي بصفة عامة حيث أصبح احد الموضوعات أكثر اعتمادا في تحقيق النجاح للمؤسسات المالية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع تحديدا إلى جملة المبررات منها ما هو مرتبط بالجانب العلمي ومنها ما يرجع إلى أسباب ذاتية.

1-أسباب الموضوعية:

-أهمية الموضوع الذي استقطب العديد من الباحثين والدارسين.

-أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المالية على وجه الخصوص.

2-أسباب ذاتية:

-الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

لم يخل الموضوع من دراسات سابقة، كانت في مجملها حول طريقة الإعداد والعرض

للتحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي.

الدراسة الأولى :مجدوب أحلام، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مراقبة التسيير، جامعة المسيلة، 6070/6070 تناولت هذه الأخيرة مفاهيم مرتبطة بأدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء وخلت الى مجموعة من النتائج أهمها أن وظيفة مراقبة التسيير هي وظيفة مهمة داخل المؤسسة تسمح بالتأكد من استعمال الموارد المتاحة استعمالا فعالا في إطار أهداف المؤسسة ، وأن عملية تقييم الأداء تكون من أجل قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.

الدراسة الثانية :بن شتوح فاطمة الزهراء، دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مسيلة، 6072/6072لخصت هذه المذكرة أن التحليل المالي عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، كما ذكرت أن القوائم المالية تساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف من أجل تصحيحها.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: أساسيات الأداء في المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع الأداء.

المطلب الثاني: شروط تحقيق الأداء الجيد.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء في المؤسسة

يعتبر الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية فمن خلاله يتم تحديد درجة وتنظيم المؤسسة، وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للأداء وذلك نظراً لاختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه، وعليه فسنحاول تقديم الأداء في المطالب التالية:

- مفهوم الأداء في المؤسسة.

- أنواع الأداء.

- شروط تحقيق الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء في المؤسسة:

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً لمصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة والفعالية والإنتاجية لتعتبر كمفردات له، وإعطاء تعريفاً وحيداً والاعتماد عليه يعد غير كافٍ للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

أولاً: تعريف الأداء:

إن الأداء يقابل الكلمة اللاتينية *performare* التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتياشتقت منها الكلمة الإنجليزية *performance* التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.

وقد اقتصر مفهوم الأداء عند الكثير من الباحثين، حيث يرى بعضهم أنه يعني "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله"¹.

كذلك يعرف A.khemakhem الأداء أنه "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول للأهداف المسطرة".

¹ - عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر،

نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بأعمال وأنشطة ومهام بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة¹. كما يعرف الأداء بأنه المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه². إن مفهوم الأداء يشير إلى إنجاز العامل لهدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

نقلا عما عرفه Akherkhen على أنه إنجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة.

نقلا كما عرفه Gilbert Tomas الأداء على أنه درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي تحقق يشبعها الفرد متطلبات الوظيفة. كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت، والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع...الخ) وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية³.

و مما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها على التقدم و النجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر إدارتها للعمل بمعالجة الخلل.
- أداء لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

¹ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010، ص 218.

² - حسن رواية، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 209.

³ -قارة سامي، الموازنة التقديرية في قياس وتقديم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019.

-أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو أداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة¹.

كما يمكن القول بأن الأداء هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يؤديها العامل و التي تعتبر عن مستوى كفاءته في إنجاز المهام و الواجبات، و بشكل عام فإن الأداء هو سلوك هادف يقوم به العامل لإنجاز العمل المكلف به، و هذا يتوقف على عدة عوامل خارجية كمناخ العمل، و العلاقات بالزملاء و الوسائل و التجهيزات المكتبية، و مدى ملائمة مكان العمل و مستوى ضغوط العمل، كما يتوقف على عدة عوامل داخلية تتضمن قدرات و مهارات العامل و استعداده نحو العمل و رضاه الوظيفي، وهذه ترتبط إلى حد كبير بالعوامل الوراثية و العوامل البيئية و الوسط الثقافي المحيط بالعامل و نوع التعلم و الخبرات المكتسبة و من ثم فإن الأداء بشكل عام عبارة عن:

-نشاط يهدف إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات.

- سلوك يهدف إلى تحقيق النتيجة.

-نشاط تسعى جميع الأطراف في المؤسسة إلى تعزيزه.

-عبارة عن تداخل العوامل الشخصية و العوامل البيئية و هذا يفسر طبيعة الأداء المعقدة.

-مفهوم يعبر عن مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق أهداف وكذلك دالة لكافة أنشطة المؤسسة.

-محطة تفاعل بين ثلاث محددات رئيسية وهي الدافعية الفردية، و المناخ، أو بيئة العمل و القدرة على إنجاز العمل².

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية (الجودة، الوقت، و التكلفة و هناك من يضيف المرونة و سرعة رد الفعل، الإبداع...) و قد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية و لتحقيق الكفاءة الأعلى، و كذلك من المحتمل أن يكون هناك اتفاق أكبر³.

ثانياً: مكونات الأداء

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي: و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45، 46.

² - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 50.

³ - حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي، عمان، الأردن، 2006، ص 222.

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية و هم الفعالية، الكفاءة، و الإنتاجية أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل و تسييرها بشكل جيد و عليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

1- الفعالية:

يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، و تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح. تعريف الفعالة حسب Vincent planchet ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المرتقبة¹.

نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها².

الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهداف المسطرة مما يدل على المقارنة بين عنصرين و هما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و الأهداف المنجزة فعليا و تقاس الفعالية بالنسب التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{R_p}{R_n}$$

حيث: R_n قيمة المخرجات الفعلية.

R_p قيمة المخرجات المتوقعة³.

2- الكفاءة:

تعريف الكفاءة حسب Vincent planchet تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانياتو النشاط الكفاء و هو النشاط الأقل تكلفة.

كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

¹ - الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 218.

² - الهام يجباوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة) باتنة، مجلة لباحث، عدد الخامس، ورقلة، 2007، ص 46.

³ - طيبي محمد، رقيق هيثم، المقابلة من الباطن ودورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة الانتاج والتموين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

$$\text{الكفاءة} = \text{Mr/Rm}$$

حيث: Rm المخرجات.

Mr المدخلات¹.

3- الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها و هي تستعمل لتبيان مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر النتائج المحققة².

الإنتاجية تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها للمؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر خلال فترة زمنية محددة³.

جدول رقم (1) مكونات الأداء

الأداء	الفرق	البيان
أداء فعال وغير كفاء: تحقيق أهداف مع سوء استخدام الموارد.	أداء كفاء وغير فعال عدم تحقيق الأهداف مع استخدام أمثل للموارد (1).	الفعالية ضرورة تحقيق الأهداف المخططة بغض النظر عن الوسائل المستعملة.
أداء فعال وغير كفاء عدم تحقيق الأهداف مع سوء استعمال الموارد.	أداء كفاء و فعال تحقيق أهداف مع الاستعمال الأمثل للموارد (2).	الكفاءة الأخذ بعين الاعتبار قيمة الموارد المستخدمة.

¹ - الشيخ الداوي، مرجع نفسه، ص 220.

² - ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، بدون سنة نشر، الجزائر، ص 6.

³ - مجيد محمد كرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار الماهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 32.

الإنتاجية	استخدام أقل قدر ممكن من الموارد وتحقيق الأهداف.	منخفضة مرتفعة.	منخفضة.
-----------	---	----------------	---------

المصدر: نصر الدين النمري: تحليل وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015، ص108.

ثالثا: أبعاد مفهوم الأداء

بعد أن تعرضنا لمجموعة من التعاريف المفسرة لمفهوم الأداء نتساءل فيما يلي تحليل الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، حيث تتمثل هذه الأبعاد في:

1- البعد التنظيمي للأداء:

يقصد بالأداء التنظيمي بأنه الطرق والكيفيات التي تعتمد عليها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

2- البعد الاجتماعي للأداء:

يشير هذا البعد إلى مدى تحقيق الرضا عن أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أداء المؤسسة، قد يتأثر سلبا على المدى البعيد، إذا اقتصر على تحقيق الجانب الاقتصادي و أهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة تربط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة¹.

المطلب الثاني: أنواع الأداء.

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء ويتم إدراجها كما يلي:

أولا: الأداء حسب معيار مصدر الأداء

¹ - لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى¹:

1- الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا للتوليفة التالية²:

الأداء البشري: هو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم موردا استراتيجيا قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة في استعمال استثماراتها بشكل فعال.

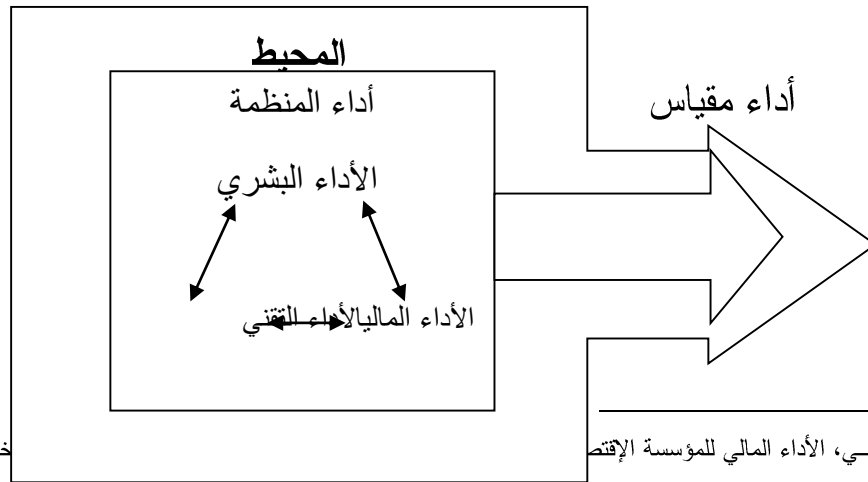
الأداء المالي: يمكن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من موردها الضرورية لسير نشاطها من موارد مالية و موارد مادية.

2- الأداء الخارجي:

يعرف على أنه الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فهذه الأخيرة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين أو ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء بالإيجاب أو السلب. إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها و هذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها و تحديد أثرها، و يمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل

التالي. شكل رقم (1) الأداء الداخلي والخارجي



¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتص

كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2001، ص 17، 18.

² - Bernard martory, Control de gestion social, librairie Vuibert, paris, France, 1999, P 236.

الفائض الإجمالي

المصدر.: Bernard Martory, Controle de gestion sociale, librairie xuibert, Paris, 1999, P23.

من الشكل يتضح لنا قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أي يعود للمؤسسة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية، وبقاء المؤسسة بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه و تطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المؤسسة بعد ما كان فرصة¹.

ثانيا: الأداء معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم أداء المؤسسة إلى نوعين و هما²:

1- الأداء الكلي:

يمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت فيها جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة. ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو لوظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، و مصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود و المصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه و توفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2- الأداء الجزئي:

هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفردية للمؤسسة.

ثالثا: الأداء حسب المعيار الوظيفي.

¹ - Bernard Martory, op, cit, P 236.

² - حشروف علي، بن مبارك خليفة، جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

1- أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مردودية جيدة و تكاليف منخفضة¹.

2- أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتمكن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى و توجيهها نحو هدف المؤسسة فضمن استخدام المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد كذلك وجود المؤسسة و استمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعيه و سلوك الأفراد الذين توظفهم. فلكي تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف أفراد أكفاء و ذوي المهارات العالية و تسيرهم تسييرا فعالا، و تحقيق فعالية الموارد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب و في الوقت المناسب لإنجاز عمله².

يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات و المعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية³.

- عائد الأفراد.
 - عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.
 - التغيبية Absentéisme ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل، و قياسها يتم بمجموعة من المؤشرات و هي:
 - * معدل الحضور = ساعات الغياب/الساعات المطلوب عملها.
 - * التغيبية لكل أجير = أيام أو ساعات التغيبية/عدد المأجورين.
 - * المدة المتوسطة للتغيبية = ساعات التغيبية/عدد الغيابات.
- والأداء حسب هذا العمل يتحقق كلما انخفضت نسبة مؤشرات التغيبية و اتجهت نحو الصفر.

¹- Marcel Laflame, le management: approche systématique, 3^{ème} édition, Gaeton narinéditeur, Canada, 1981, p 356.

²- عادل عشي، مرجع سابق، ص 20.

³ - Marcel Laflame, op. cit. pp 356, 375.

علاقات أرباب العمل والنقابات و يمكن تفسير هذا المعيار بعدد الإضرابات الحاصلة داخل جو المؤسسة، و انعدام الاضطراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها¹.

3- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما نتمكن من معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، و إنتاج منتجات بجودة عالية و بتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبية².

4- أداء وظيفة التمويل: يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على الموارد بجودة عالية وفي الآجال المحددة بشروط دفع مرضية و الحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء و تحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين³.

5- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث و التطور بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكارو التجديد.

- نسبة وسرعة تحويل الابتكارو التجديد.

- درجة التجديد ومواكبة التطور.

- التنوع و قدرة المؤسسة على تنويع منتوجات جديدة.

6- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية⁴.

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة و يسحب بالعلاقة التالية: حصة السوق = مبيعات منتوج أو علامة/المبيعات الإجمالية. ويعبر عن النسبة بوحدات عينة أو بقيمة⁵.

¹ - عادل عشي، نفس المرجع، ص 20.

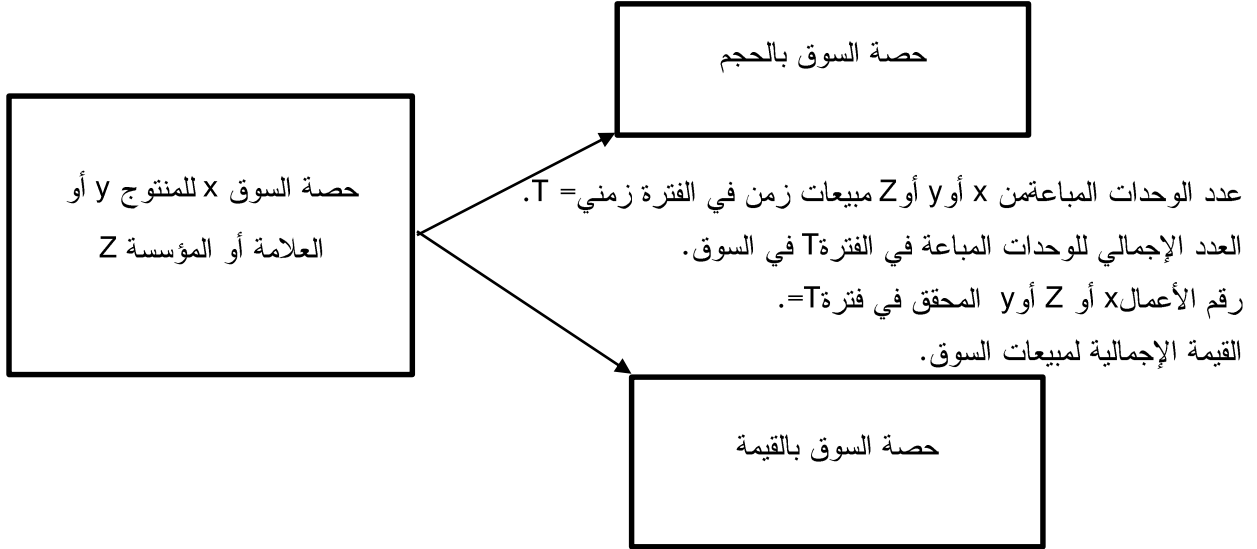
² - نعيمة شباح، دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكر لنيل شهادة الماجستير في قسم التسيير، جامعة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص 10.

³ - Marcel Lafame, op, cit, p 358.

⁴ - شباح نعيمة، مرجع سابق، ص 10.

⁵ - Jaque Lendrevie, Denis Lindon, Mercator; 6^{eme} edition, dalloz, paris, France, 2000, p 64.

الشكل رقم (2): كيفية حساب حصة السوق



المصدر: JaquesLendreson, Denis Lindon, Edition Dalloz, bed,

Paris, 2000, P64.

إرضاء العملاء: يمكن حساب المؤشر من خلال حساب عدد شكاوي العملاء أو تحديد

مقدار مردودات المبيعات.

السمعة: وتقيس أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد مردودية كل منتج¹.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم

الأداء التي تم التطرق لها سابقا فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين،

الموظفين، العملاء و الموردين فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلون على عائد

مرتفع من الأسهم و الاستقرار في الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للموظفين الأداء هو توفر أو

خلق جو عمل ملائم و معنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد

و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من جهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما

عليهم طويلة و منتوجات في الآجال المناسبة و الجودة العالية.

رابعا: الأداء حسب معيار الطبيعة:

¹ - عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، ص 89.

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى¹:

1- الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تنجها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق و المردودية... إلخ) و تدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا... إلخ).

2- الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا و أفراد المجتمع الخارجي ثانيا و تحقيق هذه الأهداف يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" و في بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

3- الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين و في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجي التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية لأهمية التكنولوجيا.

4- الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية و يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى و الأمثلة في هذا المجال عديدة و المثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات كتمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب لاستغلالهم فيما بعد بما يخدم المؤسسة.

¹ - عادل عشي، مرجع سابق، ص 22.

المطلب الثالث: شروط تحقيق الأداء الجيد

قصد ضمان نجاح عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تتطلب توفير بعض الشروط الأساسية التي من شأنها إيصال التقييم إلى مستوى مقبول من الدقة، الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات و تحديد المسؤوليات و كذلك الارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة و من هذه الشروط ما يلي¹:

1- توفير المعلومات الكافية:

تعد عملية جمع المعلومات الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره يجب أن تلمس أنشطة المؤسسة، ولتحقيق كل ما تم ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام للمعلومات.

2- تحديد معدلات الأداء المرغوب:

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطوراتها، تمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات السالبة ومسؤولية الانحرافات الموجبة، فمن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرتهم لتكون تحفيزاً لهم لبلوغها.

3- استمرارية عملية التقييم:

يعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقتصر و قد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه و تقييمه، فمثلاً تقييم جودة المنتجات يكون يومي، أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهرياً.

وبالإضافة إلى هذه الشروط هناك مجموعة أخرى تتمثل في:

¹- رزيقة تالي، تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 1011، ص 15، 16.

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تحدد فيه دقة المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.
- وضوح وواقعية أهداف الخطة الإنتاجية حسب قابليتها للتنفيذ بكل سهولة.
- وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة و جدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية و الارتفاع بها إلى مستوى المرسوم.
- أن يتوفر للمؤسسة نظاما فعالا متكاملا للمعلومات و البيانات و التقارير اللازمة لتقييم الأداء حيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منتظمة تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم و السريع و في الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء و تفادي الخسائر في العملية الإنتاجية.
- أن يتوفر في المؤسسة فردا متمرسا في عملية تقييم الأداء و متفهما لدوره و عارفا بطبيعة نشاط المؤسسة قادرا على تطبيق المعايير و النسب و المؤشرات التقييمية بشكل صحيح¹.

¹ - مجيد محمد كرخي، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة و جديدة و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققت من نتائج و ما ضيعته من فرص و من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية عملية تقييم الأداء في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنحدث عن الخطوات الأساسية و المجالات العامة ومقومات عملية تقييم الأداء، و أخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى ماهية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية عملية تقييم الأداء المالي

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول، الوحدات التقليدية...، وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه، لكن بعد عملية القياس تأتي مرحلة التقييم وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

أما الأداء فهو عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، و منه فإنه يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها¹.

وعليه فإن أداء قسم أو مؤسسة يعبر عن الكفاءة و الفعالية التي تظهرها المؤسسة أمام تحقيق الأهداف المسطرة مع تخفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، و بذلك يشمل مفهوم الأداء على مفهومين أساسيين هما الفعالية و النجاعة، الفعالية هي الوصول إلى الأهداف المرجوة أما النجاعة فهي تخفيض الموارد المستخدمة و يمكن تحديد مجموعة من الخصائص يشمل عليها مفهوم الأداء وهي:

- **الأداء ومفهوم واسع:** يتخلف مفهوم الأداء باختلاف الجهة التي تستخدمه حيث يمكن أن تشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي المؤسسة، أو يعني المردودية و القدرة على المنافسة عند مسيري المؤسسة، أما بالنسبة للعمل فقد يعني الأجر الجيد و المنح.

¹ - عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص 03.

• **الأداء مفهوم متطور:** إن تطور المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها يجعل من الأداء مفهوم متطور، باعتبار العوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء المؤسسة و التي تمر بمرحلة النمو أو النضج.

• **الأداء مفهوم شامل:** يستخدم المسيرين في المؤسسة مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس أداء المؤسسة فمنها ما هو مالي، اقتصادي... إلخ. إن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار و استخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه (أي إظهار الجوانب الإيجابية و السلبية له) وذلك بمقارنة ما كانت تهدف المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته فعلا، فينظر إلى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها: "معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة، و كيفية استخدام الموارد و حساب المنافع و التكاليف و آثار ذلك على الوحدة نفسها"¹.

كما تعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم، ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات². من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط و الأهداف، و استخدام الموارد المالية و البشرية و المادية أحسن استغلال و أعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف و الخطط المرسومة، و تسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرون من اتخاذ قرارات تصحيحية و تفادي تلك الانحرافات في المستقبل.

أولا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

أ. أهمية تقييم الأداء المالي: نذكر ما يلي³:

- 1- متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته و العمل على تحسينه.
- 2- متابعة و معرفة الظروف المالية و الاقتصادية المحيطة.
- 3- المساهمة في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تقييم البيانات المالية.

¹ - عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص 189.

² - Patrik Gilbert et Garaldine Schmiot, Evaluation des compétences et situations de gestion, Edition economica, France, p 152.

³ - عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تيموشنت (2013-2014-2015) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس المهني، التخصص محاسبة و مالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 03.

4- المساعدة في فهم البيانات المالية.

ب. أهداف تقييم الأداء المالي: تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو شخص خارج المؤسسة، و لكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل فيما يلي:

- 1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- 2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- 3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.

- 4- تبيان أهم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، و التي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.
 - 5- تنشيط أجهزة الرقابة على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء و إنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب¹.
- ثانيا: مستويات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

يقوم المحلل المالي بإجراء عملية التقييم المالي في ظل مستويات ثلاث رئيسية يمكننا أن نوجزها بما يلي:

- 1- **على مستوى المشروع:** حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة و المتعلقة بالمشروع نفسه فقط فيدرس ربحيته و سيولته و هيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية و المؤشرات التي تفي بغرض التحليل و يعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل المشروع عن محيطه و العوامل المؤثرة فيه، و بالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات و التعرف على نقاط القوة و الضعف في المشروع.

- 2- **على مستوى القطاع:** وهو تقييم الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذ بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، ويتم تحليل القوائم المالية للمشروع و مقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل

¹ - سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير بورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قيم علوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية و مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 06.

القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع، و بالتالي الحكم على أداء المشروع و التعرف على نقاط ضعفه و قوته، و قد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة و حاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهما¹.

أ. مفهوم قياس الأداء:

يعرف قياس الأداء (performance Measurement) فيرى كل GluekJanchi أن المقصود به هو تلك المرحلة الأساسية من مراحل عمليات الإدارة، و التي يحاول فيها المديرين أن يفترضوا بأن الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة، و أنه يلبي أهداف المؤسسة²، كما يعرف بأنه عملية مرشدة للنشاطات، لتقدير ما إذا كانت الوحدات المستقلة قد وصل على مواردها و انتفعت بها في سبيل تحقيق أهدافها، و القصد من هذه العملية هو التوصل إلى الحكم على درجة الكفاءة و فعالية المؤسسة ككل و لكافة جوانب النشاط و العلاقات المختلفة، و أن عملية القياس بهذا يجب أن تكون شاملة لكل جزئيات و أقسام النشاط في المؤسسة، فيتم قياس كل مركز على حدى، ثم تجمع النتائج ليتم قياس كل المراكز لتصل إلى القياس الشامل للمؤسسة ككل، حيث أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة رغم اختلافها تتميز بالترابط و التكامل مما يجعل كفاءة المركز الواحد تؤثر على المراكز الأخرى³.

و يقصد بقياس الأداء كذلك عملية تقرير نتائج أعمال المؤسسة، بغرض تحديد درجة فاعلية و كفاءة عملياتها " و هو كذلك بمعنى المراقبة المستتمة لإنجازات برامج المؤسسة و توثيقها نحو أهداف موضوعة مسبقاً"⁴.

ب. أهمية قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء من العمليات المهمة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسة ككل، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي⁵:

¹ - مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 3، عمان، الأردن، 2011، ص 75-76.

² - عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

³ - عيسى قروشي، المرجع السابق، ص 155-156.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ - المرجع نفسه، ص 156-157.

- 1- يساعد قياس الأداء في تحديد ما إذا كانت المؤسسة تحقق احتياجات العميل أم لا، و ما إذا كانت أصلا على إطلاع كاف بنوعية المنتجات و الخدمات التي يحتاجها العميل.
- 2- تركز عملية القياس الاهتمام على ما يجب إنجازه و بحث المؤسسات على توفير الوقت و الموارد و الطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن القياس يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الهدف، و إذا كانت النتائج تختلف عن الأهداف، وبالتالي يكون بمقدور المؤسسات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء و إجراء التعديلات.
- 3- يساعد قياس الأداء المؤسسة في فهم العمليات التي يقوم بها، فهو يؤكد ما تعرفه المؤسسة و يوضح ما لا تعرفه.
- 4- التأكيد من أن القرارات التي يتم اتخاذها تكون على أساس الحقائق و ليس على العواطف و الآراء الشخصية و بدون تخمين أو تحيز.
- 5- لا يمكن أن يكون هناك تحسين بدون قياس، فإذا كانت المؤسسة لا تعلم أين هي الآن من حيث واقع عملياتها، لا يمكن أن تعرف ما هو مستقبلها و بالتالي لا يمكن الوصول إلى حيث نريد.
- 6- يساعد في تحديد أي النشاطات أو القطاعات تحتاج إلى إجراء التحسين في المؤسسة.
- 7- يساهم قياس الأداء في التأكد من التحسينات التي تم التخطيط لها مسبقا قد حدثت بالفعل.
- 8- يساعد قياس الأداء في تحديد المشكلات التي تظهر نتيجة التحيز الشخصي و الاعتماد على العاطفة فلو تم القيام بالأعمال لفترات طويلة بدون القيام بقياس الأداء لها على افتراض أنها تتم بشكل جيد، فربما تكون النتائج صحيحة أو غير صحيحة. من هنا فإن قياس الأداء سيعطي إجابة دقيقة حول ما إذا كان يتم تنفيذ أعمال المؤسسة بطريقة صحيحة أم لا¹.

ج. أهداف قياس الأداء.

¹ - عيسى قروش، المرجع السابق، ص 156-157.

إذا لم تستطيع المؤسسة قياس نشاطها لا يمكن الرقابة عليه، وإذا لم تستطيع رقابته لا يمكن إدارته، بدون القياس لا يمكن صناعة قرارات سلمية، و على هذا تحتاج المؤسسات إلى قياس الأداء للأسباب التالية:

-الرقابة:يساعد قياس الأداء في تقليل الإنحرافات التي تحدث أثناء العمل.
-التقييم الذاتي: يستخدم القياس لتقييم أداء العمليات و تحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.

-تقييم الإدارة: بدون القياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المؤسسة تحقق القيمة المضافة لأهدافها أو أن المؤسسة تعمل بكفاءة و فعالية.
- التحسين المستمر:يستخدم القياس لتحديد مصادر العيوب، و اتجاهات العمليات، ومنع الأخطاء وتحديد كفاءة و فعالية العمليات و فرص التحسين¹.

المطلب الثاني: ادوات التحليل المالي:

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

- اعداد الميزانية المالية:

تعرف الميزانية حسب المادة 33 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فانه تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث ان الأصول تترتب حسب درجة سيولتها اما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة الى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة والغير متداولة².

ففي الأصول نجد:

¹ - فريدة نغاز، حليلة معيوف، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي خصص ادارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

²الجريدة الرسمية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 08-155 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1928 الموافق ل25 نوفمبر 2007،المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27- المادة 33ص 13.

التطبيقات المعنوية - التطبيقات العينية - الاهتلاكات - المساهمات - الأصول المالية - الأصول الضريبية - مع تميز الضرائب المؤجلة - الزبائن - والموردين الآخرين - والأصول الأخرى الهائلة (أعباء مدينة مسبقا) - خزينة الأصول.

أما الخصوم فتتكون:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المفتوحة عقب تاريخ الاقفال مع تمييز راس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعنصر الأخرى، الخصوم الغير جارية التي تتضمن فإدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم ضريبية مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء والخصوم الهائلة (منتجات مكتبة مسبقا)، خزينة الخصوم.

نموذج الميزانية المالية: (scf) :

فيها تفصيل بنود كل من أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي:

الجدول يمثل الميزانية المالية حسب scf -الأصول -

السنة المالية في.....

القيمة السابقة	القيمة المحاسبية	اهتلاكات تدني ق	القيمة الاجمالية	ملاحظة	الأصول	ر.ح
					القيمة غير متداولة	20
					القيمة الثابتة المعنوية	203
					مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	204
					برمجيات المعلومات وما شابهها	205
					الامتيازات والحقوق والبراءة والرخص	208
					القيم الثابتة المعنوية الأخرى	21
					القيمة الثابتة المادية	211
					أراضي	212
					مباني	218
					القيمة المادية الأخرى	22
					القيمة الثابتة في شكل امتياز	23
					القيمة الثابتة الجارية انجازها	232
					القيمة الثابتة العينية الجارية انجازها	237
					القيمة الثابتة المعنوية الجارية إنجازها	207
					القيمة الثابتة المالية	26
					قارق الاقتناء	261
					مساهمات وحسابات دائمة	265
					سندات الفروع المنتسبة	

				الحسابات الدائمة الملحقة بشركات في حالة المساهمة	27
				مساهمة	271
				قيم ثابتة مالية أخرى	
				السندات المثبتة الأخرى غير سندات الثابتة	272
				التابعة لنشاط الحافظة.	273
				السندات التي تمثل حق دين الدائن سندات	274
				والقسائم	275
				السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	
				القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد ايجار تموينيا	133
				الودائع والكفاءات	
				الضرائب المؤجلة على الاصول	
				مجموعة الأصول غير متداولة	
				الأصول المتداولة	
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	03
				مخزونات البضائع	30
				الموارد الأولية واللوازم	31
				تموينات أخرى	31
				سلع قيد الانتاج	33
				خدمات قيد الانتاج	34
				مخزونات المنتجات	35

					حسابات الغير	04
					الموردون المدينون	409
					الزبائن والحسابات الملحقة	41x
					المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
					الهيئات الاجتماعية والحسابات المادية	43x
					الدولة، الجهات العمومية والهيئات الدولية الحسابات الملحقة.	44x
					المجمع والشركات.	45x
					مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
					الأعباء او المنتجات المعنية مسبقا	
					والمؤمنات	x48
					الأصول المالية المتداولة	
					القيم المنقولة للتوظيف	05
					البنوك والمؤسسات المالية وما يعادلها	50
					الأدوات المالية المشتقة	51
					الصندوق	52
					مجموع الأصول المتداولة	53
					المجموع العام لأصول	

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28-27-مايو 2008

الجدول (2) يمثل الميزانية المالية حسب SCF - الخصوم

السنة المالية المقبلة في.....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	قيمة السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير مطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير متداولة			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء - خصوم غير جارية			
16	الديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى غير جارية			
	مجموع الخصوم غير متداولة			
16	الإقتراضات والديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40	الموردون والحسابات الملحقة.			
419	الزبائن الدائنون			
400	ديون أخرى			
451	ديون مالية أخرى			

			مجموعة الأصول المتداولة
			المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 مايو 2008

إعادة الميزانية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب - استحقاقية الخضوع وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقييم التجانس بين عناصر كال مجموعة¹.

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة -الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة -الأصول المتداولة -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء) -المتاحات (الصندوق -البنك- الخزينة)	الأموال الدائمة -الأموال الخاصة -الديون المتوسطة وطويلة الأجل -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة -القروض قصيرة الأجل -حسابات المورد ومستحقاته -الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، خليفة عمان، 2011ص66.

ان المبدأ المحاسبي العام للمحقق في الميزانية (يساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في اعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها الى سيولة أبعد فترة زمنية طويلة لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية تجد الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل الى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما

¹محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ط5، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 10.

يعني به التوازن المالي¹. بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بأجراء تعديلات على مختلف الأصول والخصوم حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1- راس المال العامل ((FR) يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى ويوفر للمنشأ هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال² ويعتبر راس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل الى القصير ويتم تقسيمه من اعلى الميزانية كذلك بحسب طريقتين³ من أعلى الميزانية:

راس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من اسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل

1-1 أنواع راس المال العامل: يمكن توضيح الأنواع المختلفة لراس المال العامل المالي:

¹ناصر دادى عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ج 1 -دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998-ص 45.

²حمزة محمود الزبيدي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر عمان، الأردن ، 2004 نص 235.

³بن دروق جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأنزاز القنوات (2005-2008) KANAGHAZ مذكرة ماجيستر، قسم علوم تخصص مالية مؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009ص92.

- رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن اجمالي الأصول المتداولة، و الهدف من دراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت أصوله المتداولة، كما يحدد طبيعة نشاط المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة التالية¹:

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ووجود هذا النوع يعتبر في كثير من الأحيان مؤثر على سلامة المركز المالي للمؤسسة ويحتسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{أو رأس مال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

- رأس المال العامل الخارجي الأجنبي: ويمثل مجموع الديون التي بحوزة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{رأس مال العامل الأجنبي} = \text{الديون طويلة الاجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

1-2 الحالات المتعلقة برأس المال العامل⁴:

- رأس المال لعامل الصافي موجب (frng): يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في الاحتياجات المالية المتبقية.

- رأس المال العام الصافي معدوم (frng 0): يعني ذلك أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائضا، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها الطويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

1- عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة و التسيير، دار الهدى، 1997، ص 8

2- المرجع نفسه الصفحة نفسها

3- المرجع نفسه الصفحة نفسها

4- المرجع نفسه الصفحة 103.

- رأس المال العامل الصافي سالب ($frng < 0$) يشير المؤشر الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحقت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل إضافية او بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى حد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة

2- الاحتياجات في رأس المال العامل (BFRG) :

يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياجات التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون و القيم المحققة) غير -بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). ويضع هذا الاحتياج عنصرين هما:

احتياج رأس المال للاستغلال (BFRE) واحتياج رأس المال العامل خارج خارج الاستغلال (BFRHE) النوع الأول مرتبط بالنشاط. الاستغلال للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، اما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة¹:

احتياج رأس المال العام = احتياج رأس مال العامل للاستغلال + احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال.

احتياج رأس المال = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) (ديون قصيرة الاجل - العلاقات المصرفية).

¹- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بيسكرة (2000-2002)،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مؤسسات صناعية - جامعة محمد خيضر بيسكرة (2001-2002)

3- الخزينة الصافية (TN):

هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة¹.

الخزينة الصافية = راس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية (خزينة الخصوم)

الشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة الصافية

الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية.

الخزينة الموجبة (FR) BFR : هذا يعني أن لمؤسسة لها هامش أمان من الأموال غير المستخدمة (عاطل)، وهذا ما يطرح مشكل الربحية، فالمؤسسة يجب أن تكون رشيدة في استغلال الموارد المتاحة لديها للرفع من ربحيتها وهذا يجب عليها معالجة بعض التزاماتها او تعظيم قيم الاستغلال ولكن بما يساهم في زيادة الإنتاجية وليس تجميد أموالها في المخزونات أو تمديد للزبائن لتسهيل سداد ديونهم، وهو ما سيعطي للمؤسسة ميزة تنافسية بدل من تجمد أموالها.

الخزينة السالبة: وهو ما يتراجع بعدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها الكلية ($FR < BFR$) أي ان هناك نقص في السيولة وبالتالي فشل المؤسسة في تغطية ديونها المستحقة، وهذا ما يعلق المؤسسة مستقبلا نتيجة تكاليف إضافية للمؤسسة ولذلك عليها تحصيل حقوقها وبما التنازل عن جزء من استثماراتها وهو ما سيأثر على سياساتها الإنتاجية او حتى اللجوء للاقتراض لأنها في الأساس تعاني عجزا هيكليا.

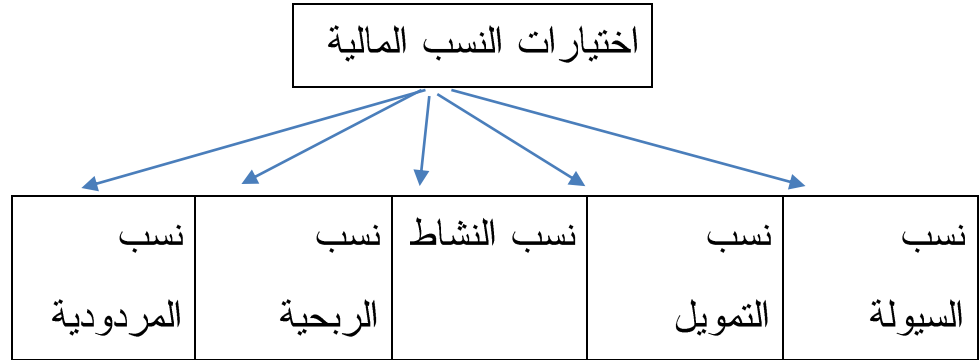
الخزينة معدومة: وهي الوضعية المثلى للخزينة و التي تعتبر صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة الذي نادرا ما تصل اليه، وهي خزينة صفرية يتساوى فيها FR مع

11 -JEAN MICHEAL de la veau guide de la gestion financière établissement sociaux et médico sociaux dunord,paris,1999,p101

BFR بمعنى أن فائض راس المال قد تم استدلاله في الاجل القصير مما يدل على أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية، أي ليست هناك افراط مع عدم وجوب احتياجات¹:

المطالب الثلاث: أولاً يمكن ان تعرف النسب أو المؤشرات المالية بأنها تعبير حسابي بسيط بين قيمة -معين وقيمة - آخر مدة البنود التي تشملها القوائم المالية² كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة بين عنصر آخر، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالات و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة³:

الشكل رقم (3) تصنيف النسب المالية



المصدر اعداد الطالبين.

1- اختبار نسب السيولة: مؤشرات هذه المجموعة دالة لملائمة المؤسسة قي الأول التفير ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزامها القصير الاجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية المالية وتجنب عدم الملاءمة الفنية ومضمونها ان المؤسسة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند مدة زمنية محددة يعرض المؤسسة الى مخاطر السيولة لذلك ان ملاءة الشركة من عدمه يعد مقياسا مناسباً وحقيقياً لمخاطر السيولة

¹- الياس بن ساسي يوسف قريشي مرجع سابق لذكر، ص105

²- وجدي حامد حجازي مرجع سابق، ص192

³- منير شاكر محمد وإسماعيل وعبد الناصر نور ، مرجع سابق، ص52

1-1 **نسبة التداول:** تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي و التي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس سيولة قصيرة لانها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض¹ وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للعلامة التالية:

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداول}} < 1$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة.

- **النسبة < 1** معناه ان المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع
- **النسبة > 1** : المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة او تخلص من الديون قصيرة الأجل .

1-2 **نسبة السيولة السريعة:** وهي الأصول المتداولة سريعة التحول الى نقدية، ولذلك يتم استبعاد المخزون من ذلك النسبة لأنه يمكن تحويلها سريعا الى نقدية².
وتحسب بالعلامة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الأصول الجارية}}$$

اذا كانت هذه السيولة تساوي الواحد أو أكبر منه فان المخزون غير ممول عنه مصاريف الديون القصير الأجل.

¹-علي عباس الإدارة المالية في مضمونات الأعمال-مكتبة الرائد العملية، عمان الاردن 2002،ص106

²- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2006،ص346

³- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديون المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، 2001، ص238

1-3 نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل و الاعتماد على السيولة الموجودة نمت تصرفها فقط وتحسب كالآتي¹:

خزينة الأصول

نسبة السيولة الحالية:

$$\frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعطي هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الاجل بالسيولة. التي تتوفر لديها. هناك من يعمل لنسبة السيولة السريعة و السيولة الحالية (الجاهزة) مجال في ذلك.

بتطبيق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى، والسبب في ذلك ان ذلك النسبتين قد تحققها في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية، ثم ما يجب التشبيه اليه هو ان النسبتين يجب أن تراعيها شرطين، فاشترط الأول يجب ان تحقاه المؤسسة نفسها من مخاطر عدم التسبب للديون وبالتالي يجب أن تحتاط بالقدر الكافي من السيولة، أما الشرط الثاني، فوجود السيولة يقيم ضخمة هو تجميد لجزء من أصول المؤسسة بدل من استخدامه في دورة الاستغلال².

2- اختبار نسب التمويل: تمكنا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويليا في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة³.

2-1 نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

الأموال الدائمة

الأصول الثابتة

نسبة التمويل الدائم =

¹Chantal bass art analyse financiere,,3eme edition France,2005,pp130-131

²-مبارك لسوس ، التسيير المالي .ط2، دوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،ص45.

³مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 45

⁴اليمين عادة، مرجع سابق، ص54.

- النسبة >1 إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، فإنه رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل.
- النسبة <1 إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

2-2 نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- النسبة <1: يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي حالة المثال، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.¹

2-3: نسبة استقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير لديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من القروض إضافية إلى تقديم ضمانات وقد تكون الضمانات مرهقة، وتكتب النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

2-4: نسبة التمويل الخارجي: وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة المؤسسة كما أنها ذات دلالة هامة لدائني المؤسسة إذا توضح

¹ سعد صادق بحيري، إدارة التوازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 295.

² مبارك لسوس، مرجع سابق ص 46.

لهم هامش الأمان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون، وتكتب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- اختبار نسبة النشاط: مؤشرات هذه النسب هدفها إظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول

لذلك تسمى في بعض الأحيان بنسب الدوران²، وتتضمن هذه النسب المؤشرات التالية:³

1-3 معدل دوران المخزون: إن هذه النسبة توضح تدفق الأموال في شكل مخزون ثم مبيعات خلال فترة معينة أي أن النسبة توضح عدد مرات التي يتم تحويل حجم معين من المخزون إلى مبيعات خلال الفترة، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون خلال السنة بالتكلفة}} = \text{مرة}$$

ويحسب متوسط المخزون خلال العام كآتي:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

تعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أموالها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها ويستخدم أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

360

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

² عدنان تايه النعيمي، أشيد فؤاد لتميمي، مرجع سابق، ص92.

³ الدكتور صادق الحسن، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار مجدولاي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص274.

يستخدم هذا المؤشر في الحكم على كفاءة سياسة التسويق من ناحية وسياسة التخزين من ناحية أخرى وما يستلزم كل ذلك من تكاليف لها أثر مباشر على ربحية المؤسسة.

2-3 معدل دوران الحسابات المدينة: وتقيس عدد مرات إصدار الذمم المالية والتي تستوفي في السنة الواحدة بمعنى آخر كلما زادت هذه النسبة كلما كان واضحا أن المؤسسة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفي هذا الائتمان بشكل متواصل وتكتب:¹

رقم الاعمال السنوي TTC

معدل دوران الحسابات المدينة =

الزبائن + أوراق القبض.

- مدة تحصيل الزبائن: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، أي تبين بشكل تقريبي الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة لتحصيل الذمم المدينة، ويكتب بالعلاقة التالية:²

360 يوم

مدة تحصيل الحسابات المدينة =

معدل دوران الحسابات المدينة

3-3 معدل دوران الموردين: يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة ويكتب بالعلاقة التالية:

المشتريات السنوية

معدل دوران الموردين =

الموردين + أوراق الدفع

-مدة تسديد للموردين: تمثل المدة المتوسطة للشراء للأجل، أو المدة التي تمكثها المؤسسة للوقاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

¹أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص83.

²مبارك لسوس، مرجع سابق، ص50.

360 يوم

$$\text{مدة تسديد الموردين} = \frac{\text{معدل دوران الموردين}}{\text{360 يوم}}$$

مقارنة: في العادة تجري مقارنة بين المدينين، مدة التحصيل من الزبائن ومدة تسديد الموردين، فان اطالت مدة التحصيل فان جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال، أما اذا طالت مدة التسديد للموردين فان جزء من الديون قصيرة الاجل تبقى متاحة امام المؤسسة و قابل للتنشيط خلال دورة الاستغلال¹.

3-4 معدل دوران مجموع الأصول:

كما يعرف نسبة صافي المبيعات الى اجمالي الأصول، ونستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة والأصول والتعرف على قدرة إدارة المنشأة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، وهو ما يمكن الوصول اليه من خلال النسبة التالية²:

$$\text{دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الاصول}} \times 3$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة الا أنه يمكن مقارنة النسب المتحصل عليها مع نسب القطاع الذي ينتهي اليه المؤسسة فان كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه يمكن زيادة حجم النشاط، دون زيادة رأس

¹ - مبارك لسوس مرجع سابق ص51

² - مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص161.

³ - محي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص و جهت محاسبي، محمد خضير بسكرة 2014-2015، 27

المال المستلم، اما اذا كان معدل المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستعملة، أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها¹.

3-5 معدل دوران الأصول الثابتة

يعكس هذا المقياس إضافة المستخدم اذ يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام المؤسسة للمعدات والآلات أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات طويلة الاجل.

وكليه فان ارتفاع الدوران او زيادته يعكس كفاءة استخدام الأصول الثابتة. ويحسب الدوران وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل الدوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-6 معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية قي توليد المبيعات ويتم ح ساب معدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الأصول المتداولة}} \times 3$$

هنا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد ان كلما زادت عد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدين التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول اليه، لأنه انخفاض معدل الدوران وان انما يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات او الى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من

¹- محي الياس، مرجع نفسه ص27

²- عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميم، سابق، ص96

³-المرجع نفسه السند نفسه

الحاجة المقرر لها اقتصادية أما ارتفاع هذا المعدل مع مقارنته بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، ففي ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

4- اختبار نسب الربحية: تعكس الربحية نتائج التحليل السابقة، كما انها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة الخاصة بالسيولة و التمويل، وبعبارة أخرى فان نسب الربحية تقدم إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع وبصفة عامة الربحية على أساس علاقاتها بالمبيعات و الاستثمار¹.

4-1 العائد على المبيعات: هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي اتخذت على المبيعات المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

صافي الربح بعد الضريبة

العائد على المبيعات =

الأموال الخاصة

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كان معبر عن أداء جيد للمؤسسة².

4-2 معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حسام معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فانه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك ويكتب كمايلي:

الأرباح الصافية

معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{100X}{\text{الأموال الخاصة}}$

الأموال الخاصة

¹- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات – الاستثمار - التمويل - التحليل المالي -مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية في اكتاب الإسكندرية مصر 2006، 246.

²-مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1، ألف للوثائق ، قسنطينة، الجزائر، 2017، 161.

3-4 معدل العائد على الاستثمار: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون، ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول¹.

الأرباح الصافية

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{100X}$$

مجموع الأصول

5-اختيار نسب المردودية: يتحدد مستوى المردودية عند مقارنة الأموال المستثمرة بالنتيجة التي تحققت هذه الأموال والتي تعبر عن الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها.

5-1 المردودية الاقتصادية: المردودية الاقتصادية RE تهتم بمردودية الأصل الاقتصادي وتهتم بنتيجة النشاط الرئيسي ممثلة في الاستغلال وتقاس بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال بعد الضريبة

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصل الاقتصادي}}$$

الأصل الاقتصادي

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة الأصل الاقتصادي في تكوين نتيجة الاستغلال وبالتالي فهو يقيس الأداء الاقتصادي في المؤسسة وهو ما يهم المسيرين أكثر².

حيث الأصول الاقتصادية = رؤوس الأموال الدائمة = الأصول الخاصة والديون الطويلة ومتوسطة الاجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية³.

5-2 المردودية المالية تهتم المردودية المالية RF بكل أنشطة المؤسسة ولذا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية ليتم مقارنتها مع الأموال الخاصة، وهذا لمعرفة قدرة المؤسسة على تكوين الأرباح

1-جعفر سعاد، بوقرة، مسعودة، دور التحليل المالي بامؤشرات المالية في تقديم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر

– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة محمد يوضياف المسيلة، الجرائد 2018/2017 ص29-30.

2-بالعور سليمان، التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2016، 179

3- يوسف هامش وناصر داودي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط، دار المحمدية العامة الجزائر، 2008 ص45

وبالتالي مكافأة أكبر للمساهمين وهذا يهتم هذا المعدل بالدرجة الأولى المساهمين، وتقاس المردودية المالية بالعلاقة التالية¹:

النتيجة الصافية

المردودية المالية =

الأموال الخاصة

يقيس هذا المعدل الأداء المالي في المؤسسة لأنه يقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفع مستوى رأس مالها، تأثر المردودية المالية بكل من النشاط التجاري التمويلي الاستثماري في المؤسسة.

الخلاصة:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على مختلف المفاهيم النظرية، حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي، وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل والخزينة وأهم النسب المالية ونسب المردودية المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

يعتبر التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من بين أهم الوسائل التي يتم بموجبها تقييم مدى كفاءة المؤسسة في إداء وظيفتها المالية، وأداة لمعرفة الاختلالات على مستوى المؤسسة وتصحيحها ليتم من خلالها تسيطر أهم الأهداف والعمل على تحقيقها.

وأيضا أن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر عنصر أساسي وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي.

¹- بالعمور سليمان، مرجع سابق ص180.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.

عملية تقييم الأداء تمر بعدة خطوات وهي¹ :

أولاً : جمع البيانات والمعلومات الحصائية:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير المعلومات والبيانات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والتي يمكن الحصول عليها من حساب النتائج والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الانتاجية والمستخدمات ورأس المال والعمال وأجورهم وغيرها .

ثانياً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للقوف على مدى دقتها وصالحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية البيانات.

ثالثاً: إجراء عملية التقييم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .

رابعاً: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان اسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة

¹. بوعزيز زويبة، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الفضل في المستقبل .

خامسا تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

التي تحدث خلل الخطة الانتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

الفصل الثالث: دراسة حالة حول الشركة الجزائرية لتأمينات LA CAAT

المبحث الثالث: تقديم عام حول الشركة الجزائرية لتأمينات LA CAAT

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشركة الجزائرية لتأمينات و الهيكل التنظيمي

LA CAAT

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية للسنتين 2018/2019 وجدول

حسابات النتائج

المطلب الثالث: حساب وتحليل بواسطة النسب المالية

المبحث الثالث: تقديم عام حول الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى اهم التطورات التي مرت بها الشركة الجزائرية للتأمين منذ نشأتها والتعرف بوكالة لمسيلة التابعة لها وكذلك أهم الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الوكالة بهدف الحفاظ وزيادة مستوى نشاطها وإضافة سوف تقوم بعرض مختلف المنتجات التأمينية التي تقدمها الوكالة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشركة الجزائرية لتأمينات و الهيكل التنظيمي CAAT

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف ونشأة الشركة:

أولاً: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين:

في إطار إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين - أنشأت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل في 1985/04/30 ولتي من اختصاصها كل أنواع تأمينات النقل (عمليات التأمين البري، عمليات التأمين الجوي، عمليات التأمين المرتبطة بالمرور القطارات والنقل) اذن في مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشأت منذ سنة 1985 وفق المرسوم 82/85 ومع رفع التداول لاختصاص الشركات الجزائرية للتأمين الشامل.

CAAT تحتل المركز الأول في سوق تأمينات النقل بعد رفع التخصص حيث بقيت هي الرائدة في تأمينات النقل بحصة سوقية تقارب 60 من السوق الاجمالية لتأمينات النقل، ومع ظهور المرسوم 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 1995/01/25 الذي رفع احتكار الدولة لتأمينات حيث دخل السوق عدة شركات خاصة ومختلفة مثل تروست الجزائر (TRUST) البركة ولأمان، الريان للتأمينات وغيرها، مع ذلك لم تتأثر - لهذه المنافسة حيث تعد من اهم وأشهر الشركات التأمينية في الجزائر فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادية هدفها تلبية حاجيات زبائنها سواء كانوا افراداً أو مؤسسات صناعية او تجارية، مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة يرأسها مدير عام ولها مجلس إدارة مصدر أموالها الرئيسي (اراداتها) التي هي عبارة عن مجموع الأنشطة

التي يدفعها المؤمنون مقابل - في حالة دفع الخطر كانت بداية نشاطها الفعلي في جانفي 1986 برأس مال قدره 29 مليار سنتيم، اما في الوقت الحالي تعتبر الرائدة في تأمينات النقل وهي الآن تمارس سياسة التطوير و الزيادة في حصتها السوقية المتاحة بأنواع التأمين الأخرى.

فهي حاليا تنشط برأس مال كبير قدرة 16 مليار دج، ستة عشر مليار، برقم أعمال يتجاوز 21 مليار دج، مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، تتكون من 10 وحدات مباشرة 530 وكالة عامة للتأمين.

ثانيا: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمين CAAT :

تعمل الشركة جاهدة لتنفيذ المهام المنوطة والمسطرة لها التي تتشكل في عرض أحسن الضمانات للزبائن على مختلف الأخطار التي من الممكن أن تلحق بهم في حياتهم اليومية الاجتماعية منها والمهنية ولأجل ذلك فهي تقوم بتنظيم نشاط التأمين لديها بدلالة الحاجات والرغبات، المحتملة للزبائن ومن المهام الأساسية للشركة نجد:

- العمل على تلبية حاجات الزبائن سواءا بصفة مباشرة من خلال تأمين أخطارهم وتعويضهم لحادث ما أو بصفة الغير مباشرة عن طريق تعويض أو صرف تعويضات المتضررين الذين كانوا زبائن الشركة في نضرهم.
- تشجيع وتحريك الادخار في المدى الطويل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وكأي مؤسسة مهما كان نوعها فان (CAAT) قد وضعت ضمن استراتيجياتها العامة أهدافا تصبوا جاهدة لتحقيقها مسخرة لذلك الإمكانيات المادية والبشرية من بين الأهداف نجد:

- احترام سياسة العصرية وترسيخ وضعية المؤمن والاطار الخاصة بالمؤسسة.
- الحفاظ على جزء من السوق من خلال تنويع المحفظة المالية وتحسين الأداءات التقنية.
- الحفاظ على النتائج التقنية والمالية.

- الحفاظ على انتظام تسوية الحوادث (التعويضات) من أجل احترام التزاماتها اتجاه المؤمن لهم.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والعمل على ارضاهم ما أمكن.
- متابعة عمليات التسوية المالية لملفات الحوادث وخصوصا ملفات التأمين على السيارات.
- تقوية قدرات الاكتئاب والتفاوض بشأن عمليات إعادة التأمين وحماية التوازن التقني.
- رفع وتنويع الاستثمارات المالية من خلال زيادة منتجاتها.
- تعميم الاعلام الى كافة المصالح والعمل على النهوض أكثر بالشركة التجارية وترقيتها.
- تهدف الشركة الى تطوير فرع تأمينات الأشخاص.
- الحفاظ على نفقات التسيير في المستويات المقبولة
- تكيف تنظيمها مع الجهاز التشريعي والقانوني الجديد مع متطلبات السوق.

ثالثا: تعريف والهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT وكالة المسيلة:

نتناول في هذا المطلب التعريف بالوكالة تم التعرف على هيكلها التنظيمي:

1. تعريف بالشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) وكالة المسيلة:

تعتبر من الوكالات التابعة الى وحدة قسنطينة تأسست بموجب القرار رقم 57/94 المؤرخ في 1992/04/06 بدا نشاطها الفعلي في 1994/06/21 برأس مال يقدر ب 900 مليون دينار، مفرها الحالي بالحي الإداري الجديد بالمسيلة حيث تمارس عدة أنواع من التأمين يسيرها طاقم شاب ذو خبرة عالية (07 موظفين)، منهم ثلاث إطارات سامية يستخدم فيها اقصى التنظيمات، يرأسها مدير الوكالة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي بالشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) وكالة المسيلة:

1.1 مدير الوكالة:

من مهامه الاشراف والتنسيق و التنظيم بين المصالح المختلفة كما يهتم مدير الوكالة بإبرام الصفقات التأمينية و التعريف بمنتجات المؤسسة التأمينية و البحث عن الأسواق الجديدة، وكل هذا يدخل في اطار تطبيق البرامج التسويقية للمؤسسة كما يعتبر امر بالصرف على مستوى الوكالة كما يقوم بإنجاز تقارير شهرية و سنوية تخص الحالة التقنية و المالية للوكالة.

2.1 مصلحة الإنتاج:

هي المصلحة التي تقوم بإبرام عقود التأمين المتعددة وتعريف الزبائن بمنتجات المؤسسة كما تلعب دور استشاري في تكييف منتجات التأمين مع نشاط كل زبون وتقوم بإصدار عقود التأمين (الشروط الخاصة والعامة) كما تهتم بتقديم المنتجات الجديدة وتسويقها عن طريق تعريف الزبائن بالمنتج التأميني، حيث تتكون من اقسام متخصصة فهناك (قسم تامين السيارات، قسم الاخطار المتعددة، تأمينات النقل).

3.1 مصلحة التعويضات:

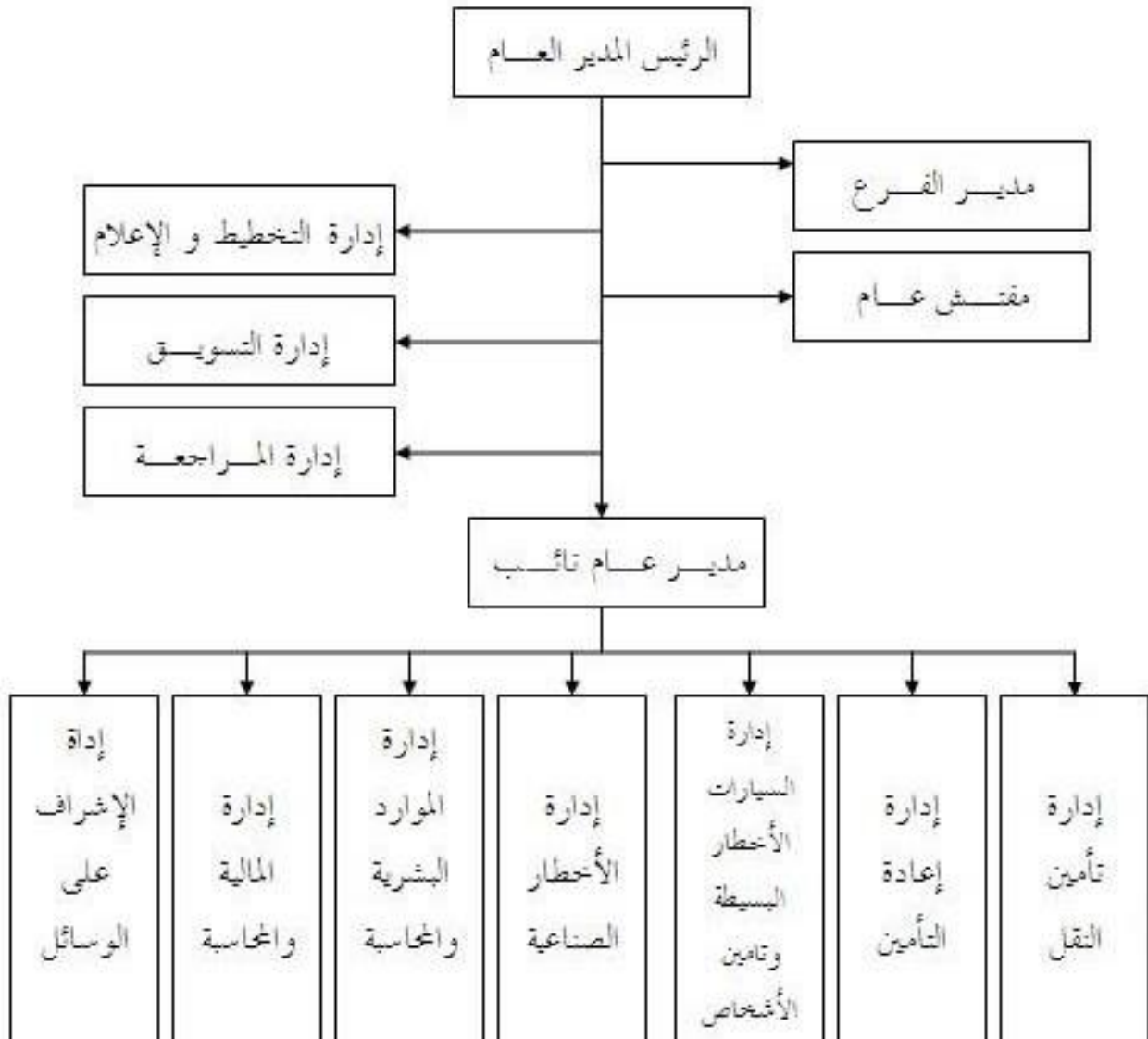
تتمثل في استقبال تصريحات الزبائن بالحوادث التي تقع لهم وتكون محل تأمين فنقوم بعد ذلك بنذب الخبراء لأجل تقييم الأضرار ومعرفة أسبابها ثم بعد ذلك تهتم بمدى مطالبة هذه الحوادث مع الضمانات الممنوحة والهدف في النهاية هو تعويض المؤمنين والالتزام ببنود العقد التأميني، وتتكون من قسمين تعويضات السيارات المادية والجسمانية، قسم التأمينات المتعددة تأمينات النقل.

4.1 مصلحة المحاسبة المالية:

تقوم بمجرد الحسابات اليومية وتحصيل الأقساط للعمليات التأمينية المتعددة، كما تقوم بإصدار (شبكات التعويض) للزبائن كذلك تسجيل ومراقبة المصروفات اليومية للوكالة كما تقوم بإعداد التقارير المحاسبية الشهرية للوكالة. يتضح أن الهيكل التنظيمي للوكالة موضوع يشكل دقيقة، هذا ما يتضمن رقابة فعالة وناجحة في أداء المهام هذا من جهة ومن جهة ثانية توحيد الجهود بحيث تعمل كل

مصلحة بصورة متكاملة مع المصلحة الأخرى فكل وحدة تكمل الأخرى للوصول الى أفضل النتائج.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وكالة المسيلة.



المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية للسنتين 2019/2018 وجدول حسابات النتائج

أولاً: الأصول

ميزانية السنة المنتهية 2019/12/31

الوحدة: الدينار

2018	2019	الاهتلاك - المؤقت N	المبلغ الخام N	العلامة	الأصول
					أصول غير متداولة
0.00	0.00	0.00	0.00		الفارق في الشراء نية حسنة سلبيا أو إيجابيا
989 179 522.48	86 683 474.21	190 245 320.11	276 928 794.32	2.1.1	التثبيبات المعنوية
				2.1.1	التثبيبات المادية
627 211 910.93	627 211 910.93	0.00	627 211 910.93		أراضي
2 830 029 159.65	2 711 430 141.40	2 148 451 782.91	4 859 881 924.31		عقارات
602 366 291.47	583 261 480.54	461 772 672.38	1 045 034 152.92		عقارات/الاستثمار
570 221 819.63	537 020 840.25	1 203 6889 335.91	1 740 710 176.16		تثبيبات أخرى مادية
265 331 258.40	25 278 009.45	9 479 240.55	34 757 250.00		تثبيبات قيد التنازل.
1 007 243 752.84	1 141 504 901.34	3 657 853.85	1 145 162 755.19	2.1.1	التثبيبات المتداول
				2.1.1	التثبيبات المالية
0.00	0.00		0.00		السندات الموضوعه للمعادلة
3 618 161 987.11	3 209 898 289.22	571 340 908.18	3 781 239 197.40		المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة
17 062 647 076.05	23 055 640 750.39	2 981 440.00	23 058 622 190.39		السندات الأخرى المثبته
115 014 706.69	121 366 281.07	3 099 521.97	124 465 803.04		القروض و الأصول المالية الأخرى غير المتداولة
234 482 717.90	297 295 233.75		297 295 223.75	2.1.5	الضرائب المؤجلة على الأصول
0.00	0.00		0.00		أموال أو قيم مودعة لدى المتنازلين
26 791 890 203.15	32 396 591 302.55	4 594 718 075.86	36 991 309 378.41		المجموع 1- الأصول غير المتداولة
					أصول غير متداولة
				2.1.2	مؤونات تقنية للتأمينات
0.00	0.00		0.00		حصة شراكة التامين المتنازل عليها
10 322 156 141.67	12 490 090 962.02		12 490 090 962.05		حصة إعادة التامين المتنازل عليها
					حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة
165 993 067.19	56 101 731.56	0.00	56 101 731.56		المتنازل لهم و المتنازلين المدينين
10 851 687 016.30	11 186 071 939.78	3 207 470.45	14 393 874 410.23	2.1.3	المؤمن لهم، وسطاء التامين المدينين
3 197 801 026.85	3 505 433 175.60	32 506 364.74	3 537 939 540.34	2.1.3	مدينون آخرون
846 254 069.48	657 175 352.03	152 327 878.90	809 503 230.93		الضرائب و المماثلة
0.00	0.00		0.00		حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة أخرى
				2.1.4	الموجودات و ما يماثلها
10 459 935 729.66	7 149 747 566.09	42 448/4 084.59	7 192 231 650.68		توظيفات و أصول مالية متداولة
4 68 868 382.42	5 147 149 966.50		5 147 149 966.50		الخزينة
39 912 695 483.57	40 191 770 693.61	3 435 120 798.68	43 626 891 492.29		المجموع 2- الأصول المتداولة
66 704 585 686.72	72 588 961 996.16	8 029 838 874.54	80618 200 870.70		المجموع العام للأصول

ثانيا: الخصوم

ميزانية السنة المنتهية 2019/12/31

الوحدة: الدينار

2018	2019	العلامة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
20 000 000 000.00	20 000 000 000.00	2.1.5	رأس المال الصادر
0.00	0.00		رأس المال غير المطلوب
1 821 472 899.71	3 310 073 728.61	2.1.5	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة (1))
0.00	0.00		فارق إعادة التقييم
0.00	0.00		فارق المعادلة
2 771 621 779.33	2 532 093 416.11	2.1.5	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
0.00	0.00	2.1.5	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
24 593 094 679.04	25 842 167 144.72		حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
24 593 094 679.04	25 842 167 144.72		المجموع 1 - رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير المتداولة
8 893 583.19	8 511 250.89	2.1.5	القروض و الديون المالية
189 290 016.81	272 977 840.53	2.1.5	الضرائب (الموجلة و المرصود لها)
26 331 253.15	25 278 004.20		الديون الأخرى غير المتداولة
3 952 661 923.13	4 699 699 321.89	2.1.5	مؤونات المقننة
638 598 041.48	800 746 747.40	2.1.5	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
4 815 774 817.76	5 807 213 164.91		المجموع 2 - الخصوم غير المتداولة
			الخصوم المتداولة
4 723 725 386.82	5 446 652 733.25	2.1.5	أموال أو قيم مستلمة من المؤمنین
		2.1.2	مؤونات تقنية للتأمينات
20 089 337 197.52	22 161 356 939.00		عمليات مباشرة
14 274 300.13	16 956 588.83		القبولات
			الديون و الحسابات الملحقة
5 065 162 190.56	5 540 285 082.75	2.1.3	المتنازل لهم و المتنازلين المدينين
79 593 645.64	91 993 767.91		المؤمن لهم، وسطاء التأمين المدينين
3 116 703 682.42	3 002 718 866.88	2.1.3	ضرائب الدائنين
4 206 919 786.83	4 679 017 707.91	2.1.3	ديون أخرى
0.00	0.00		خزينة الخصوم
37 295 716 189.92	40 938 981 686.53		المجموع 3 - الخصوم المتداولة
			-
66 704 585 686.72	72 588 361 996.16		المجموع العام للخصوم

ثالثا: جدول حسابات النتائج

حساب النتائج
الفترة: 2019/01/01 إلى شهر 2019/12/31

الوحدة: الدينار

2018	2019	الاهتلاك - المؤقت N	المبلغ الخام N	العلامة	الأصول
12 492 457 740.98	12 334 924 293.76	12 254 186 083.06	24 589 110 376.82		العلاوات الصادرة عن العمليات المباشرة
125 286 927.26	44 099 106.65		44 099 106.65		العلاوات المقبولة
-647 540 042.28	-117 574 335.28	-804 801 092.47	-922 375 427.75		العلاوات الصادرة المرحلة
0.00	0.00		0.00		العلاوات المقبولة المرحلة
11 970 234 625.96	12 261 449 065.13	11 449 384 990.59	23 710 834 055.72		1- العلاوات المكتسبة بالسنة المالية
6 146 807 485.98	6 164 133 103.01	6 242 358 466.11	12 406 491 569.121		الخدمات على العمليات المباشرة
13 248 204.26	3 815 562.92		3 815 562.92		الخدمات على القبول
6 160 055 690.24	6 167 948 665.93	6 242 358 466.11	12 410 307 132.04		2- خدمات السنة المالية
1 890 225 787.20	2 039 521 541.83		2 039 52 541.83		العمولات المحصلة من إعادة التأمين
28 403 548.93	10 138 159.58		10 138 159.58		العمولات المدفوعة لإعادة التأمين
1 861 822 238.27	2 029 383 382.25	0.00	2 029 383 382.25		3- عمولات إعادة التأمين
0.00	0.00		0.00		4- إعانات استغلال التأمين
7 672 001 173.99	8 122 883 781.45	5 207 026 524.48	13 329 910 305.93		5- هامش التأمين الصافي
1 182 406 566.16	1 326 482 199.00		-1 326 482 199.00		خدمات خارجية و إستهلاكات أخرى
2 379 469 496.69	2 776 865 729.07		2 776 865 729.7		أعباء المستخدمين
311 526 04.62	321 599 574.81		321 599 574.81		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
					الإنتاج المثبت
141 953 462.29	174 896 492.23		174 896 492.23		المنتجات العملياتية الأخرى
115 293 245.20	106 571 808.84		106 571 808.84		الأعباء العملياتية الأخرى
1 671 898 989.91	2 115 353 328.25		2 115 353 328.25		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
226 865 020.60	105 542 479.08		105 542 479.08		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
2 380 225 313.30	1 756 450 112.79	5 207 026 524.48	6 963 476 637.27		6- النتيجة التقديرية العملياتية
1 378 656 162.88	1 630 079 631.86		1 630 079 631.86		المنتجات المالية
416 574 044.19	475 230 702.48		475 230 702.48		الأعباء المالية
962 082 188.69	1 154 848 929.38	0.00	1 154 848 929.38		7- النتيجة المالية
3342 307 431.99	2 911 299 042.17	5 207 026 524.48	8 118 325 566.65		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (7+6)
407 317 393.24	358 330 308.19				الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
163 368 259.42	20 875 317.87				الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
15 579 531 510.00	16 201 351 050.55				مجموع المنتجات العادية
12 807 909 730.67	13 669 257 634.44				مجموع الأعباء العادية
2 771 621 779.33	2 532 093 416.11	5 207 026 524.48	8 118 325 566.65		9- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00		0.00		عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
0.00	0.00		0.00		عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
0.00	0.00		0.00		10- النتائج الصافية للنتائج العادية
2 771 621 779.33	2 532 093 416.11	5 207 026 524.48	8 118 325 566.65		9- النتيجة الصافية للسنة المالية
					حصة الشركات الموضوعه للمعادلة في النتيجة الصافية (1)
					12- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
					منها حصة ذوي الأقلية (1)
					المجموع (1)

المطلب الثالث: حساب تحليل بالاستعمال مؤشرات التوازن والنسب المالية:

أولاً: مؤشرات التوازن

1. الميزانية المختصرة:

2019	2018	البيان / السنوات
32.396.591.302,55	26.791.890.203,15	أصول ثابتة
40.191.770.693,61	39.912.695.483,57	أصول متداولة
00	00	قيم الاستغلال
35.044.620.727,11	39.443.827.101,15	قيم قابلة للتحقيق
5.147.149.966,50	468.868.382,42	قيم جاهزة
72.588.961.996,16	66.704.585.686,72	مجموع الأصول

2019	2018	البيان / السنوات
25.842.167.144,72	24.593.049.679,04	أموال خاصة
5.807.213.164,91	4.815.774.817,76	خصوم غير متداولة
40.938.981.686,53	37.295.716.189,92	خصوم متداولة
72.588.361.996,16	66.704.585.686,72	مجموع الخصوم

المصدر اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

2. مؤشرات التوازن

- حساب رأس المال العامل. FRNG من اعلى الميزانية
رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأموال الثابتة

2019	2018	البيان السنوات
31.649.380.309,63	29.408.869.496,8	الأموال الدائمة
32.396.591.302,55	26.791.890.203,15	الأصول الثابتة
(-747.210.992,92)	2.616.979.293,65	راس المال العامل

المصدر اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

التحليل من خلال الجدول نلاحظ أن راس المال العامل سنة 2018 موجب هذا ما يدل على ان المؤسسة تمكنت من تمويل أصولها الثابتة بالاستخدام أموالها الدائمة وحققت فائضا ماليا تستخدمه في تمويل دورة الاستغلال أما سنة 2019 نلاحظ أن راس المال العامل سالب هذا ما يدل على أن المؤسسة قد تخطت جزء من أصولها الثابتة طويلة الأجل بديون قصيرة الأجل وبذلك أخلت بشروط التوازن المالي للأداء

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

2019	2018	البيان السنوات
40.191.770.693,61	29.912.695.483,57	الأصول المتداولة
40.938.981.686,53	37.295.716.189,92	ديون قصيرة الأجل
(-7.472.110.992,92)	2.616.979.293,65	راس المال العامل

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

3. الاحتياج في رأس المال العامل: BFR

- احتياج رأس المال العامل:

(قيم الاستغلال - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

السنوات	البيان	2018	2019
الأصول المتداولة		29.912.695.483,57	40.191.770.693,61
قيم جاهزة		468.868.382,42	5.147.149.966,50
ديون قصيرة الاجل		37.295.716.189,92	40.938.981.686,53
سلفات مصرفية		00	00
احتياج في رأس المال		2.148.110.911,23	-5.894.360.959,42)
			(

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

التحليل من خلال الجدول نلاحظ ان احتياجات في راس المال العامل سنة 2018 موجبة. خلال الفترة المدروسة ورغم الانتقاص في قيمتها لم تغطي في احتياجات دورة الاستغلال وهذا راجع الى ارتفاع المدينون الآخرون مما يعني انها تحتاج الى مصادر لتغطية احتياجاتها أما بالنسبة لسنة 2019 سالبة وهذا يعني ان المؤسسة ليست في حاجة الى موارد خلال دورة الاستغلال، فمواردها تفيض عن احتياجاتها.

4. حساب الخزينة:

• من أعلى الميزانية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

البيان	السنوات	2018	2019
رأس المال العامل		2.616.979.293,65	-7.47.210.992,92)
احتياج رأس المال العامل		2.148.110.911,23	(-589436959.42)
الخزينة الصافية		468.868.382,42	5.147.149.966,50

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية.

• من أسفل الميزانية:

لخزينة الصافية = خزينة الأصول - السلفات المصرفية

البيان	السنوات	2018	2019
خزينة الأصول		468.868.382,42	5.177.149.966,50
السلفات المصرفية		00	00
الخزينة الصافية		1.168.868.382,42	5.147.149.966,50

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ سنة 2018 رأس المال العامل موجب وهو أكبر من احتياج في رأس المال العامل وبالتالي الخزينة موجبة مما يحقق شروط التوازن المالي أما سنة 2019 رأس المال العامل سالب وهو أكبر احتياج في رأس المال العامل وبالتالي الخزينة موجبة.

رغم أن كل من رأس المال العامل واحتياج في رأس المال العامل كانا سالبين إلا أن الخزينة كانت موجبة فهذا قد لا يعبر عن سلامة المؤسسة.

ثانيا: النسب المالية

1. حساب النسب المالية:

1.1 نسب السيولة: وتعتبر هذه النسبة عن عدد - التي تستطيع فيها الأصول الثابتة

تغطية الخصوم المتداولة.

الأصول المتداولة

$$\bullet \text{ نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} < 1$$

البيان	السنوات	2018	2019
الأصول المتداولة		39.912.695.483,57	40.191.770.593,61
الخصوم المتداولة		37.295.716.189,92	40.938.981.686,53
نسبة السيولة العامة		1.07	0.98

المصدر من أعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

التحليل: نلاحظ أن النسبة تجاوزت الواحد خلال سنة 2018 وهذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية ديون قصيرة الأجل ويدل على وجود رأس مال عامل موجب الأسفل أما سنة 2019 فهي أقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد من قيمة الأصول المتداولة:

1. 2. نسبة السيولة الحالية جاهزة:

خزينة الأصول

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الخصوم الجارية

البيان	السنوات	2018	2019
خزينة الأصول		468.868.382,42	5.147.149.966,50
الخصوم الجارية		37.295.716.189,92	40.938.981.686,53
نسبة السيولة الجارية		0.012	0.125

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية منخفضة خلال السنتين 2018, 2019 وهذا راجع الى وجود أموال معطلة يجب إعادة تمويلها و استغلالها في استثمارات أو تسديد الديون طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أي أنه إذا عجزت قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق في التحول الى السيولة فان القيم الجاهزة وحدها قادرة على تغطية ديون قصيرة والنسب التالية الخاصة بالسنتين 2018\2019 على التوالي 0.012 ، 0.125

3.1 اختيار نسب التمويل الدائم:

تمثل هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة:

أموال دائمة

اختيار نسب التمويل الدائم =

الأصول الثابتة

البيان	السنوات	2018	2019
أموال دائمة		29.408.869.496,8	31.649.380.309,63
أصول ثابتة		26.791.890.203,15	32.396.591.302,55
نسبة التمويل الدائم		1.06	0.97

المصدر من اعداد الطابين باعتماد على الميزانية المالية

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم قد تحصلت جميع الأصول الثابتة لسنة 2018 اما سنة 2019 لم تغطي النسبة 97 % من الأصول الثابتة وعليه فان المؤسسة استخدمت جزء من الديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة.

4.1 نسبة التمويل الخاص: تعبر هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول

الثابتة

الأموال الخاصة

نسبة التمويل الخاص

الأصول الثابتة

البيان	السنوات	2018	2019
الأموال الخاصة		24593094679.04	26842167144.72
الأصول الثابتة		26791890203.15	32396591308.55
نسبة التمويل الخاص		0.91	0.79

التحليل: تبين النسبة ان الأموال الخاصة (مساهمات المؤسسة بمفردها دون الاستعانة بالديون الطويلة الاجل سواء في شكل فروض أو سندات تغطي خلال سنتين 2018، 2019 على التوالي 91%، 79%.

• نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة الى وزن الديون خلال الهيكل المالي:

الأموال الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية =

مجموع الديون

السنوات	البيان	2018	2019
	الأموال الخاصة	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72
	مجموع الديون	42.111.491.007,68	46.746.194.851,44
	نسبة الاستقلالية المالية	0.58	0.55

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن الديون أكبر من الأموال الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون وهي غير مستقلة مالياً.

5.1 نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها

مجموع الديون

نسبة التمويل الخارجي =

مجموع الأصول

السنوات	البيان	2018	2019
	مجموع الديون	42.111.491.007,68	46.746.194.851,44
	مجموع الأصول	66.704.585.686,72	72.588.961.996,16
	نسبة التمويل الخارجي	0.63	0.64

التحليل: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة وتمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها.

6.1 حساب نسب الربحية:

النتيجة الصافية

معدل العائد على حقوق الملكية =

الأموال الخاصة

البيان	السنوات	2018	2019
النتيجة الصافية		2.771.621.779,33	2.532.093.416,11
أموال خاصة		24.593.094.679,04	2.584.216.714,72
معدل العائد على حقوق الملكية		11\ 0.11 %	9.7 \ 0.097 %

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنتين 2018-2019 و 11% و 9.7% مما يدل على عدم كفاءة الإدارة في الحفاظ على الأداء الجيد للمؤسسة.

7.1 معدل العائد على الاستثمار:

النتيجة الصافية

معدل العائد على الاستثمار =

مجموع الأصول

السنوات	البيان	2018	2019
النتيجة الصافية		2.771.621.779,33	2.532.093.416,11
مجموع الأصول		66.704.585.686,72	72.588.961.995,16
معدل العائد على الاستثمار		0.041	0.034

التحليل: من خلال الجدول تظهر النتائج التي تعبر عن معدل الاستثمار أن كل 1 د دينار مستثمر يولد 0.041 دينار جزائري لسنة 2018 وكل 1 دينار مستثمر يولد 0.034 دينار جزائري مما يدل على عدم استغلال المؤسسة لأصولها بشكل جيد لذا يجب عليها التنازل عن بعض الأصول غير مشغلة لتجنب هذا الانخفاض.

هامش صافي الربح:

النتيجة الصافية

هامش صافي الربح =

المبيعات

السنوات	البيان	2018	2019
النتيجة الصافية		2.771.621.779,33	2532093416.11
المبيعات		11.970.234.652,96	12.261.449.065,13
هامش صافي الربح		0.23 \ 23 %	0.20 \ 20 %

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن هامش صافي الربح متقارب لسنتين 2018-2019 مما يدل على كفاءة المسيرين في تحسين الأعمال وتخفيض التكاليف.

2. نسب المردودية الاقتصادية:

1.2 المردودية:

1.3 تهتم بمردودي الأصل الاقتصادي

النتيجة العادية

المردودية الاقتصادية =

الأصل الاقتصادي

2019	2018	البيان / السنوات
2.911.299.042,17	3.342.307.431,99	النتيجة العادية
72.588.961.996,16	66.704.585.686,72	الأصل الاقتصادي
%4 \ 0.04	%5 \ 0.05	المردودية المالية

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية لسنة 2018 5% وانخفضت في سنة 2019 4% هذا يدل على أن المردودية الاقتصادية في المؤسسة ضعيفة هذا راجع لارتفاع الأكبر لأصول المؤسسة هو مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققت.

2.2 **المردودية المالية:** تقيس الأداء في المؤسسة ومدى مساهمة الأصول الخاصة في تكوين النتائج الصافية.

النتيجة الصافية

المردودية المالية =

الأموال الخاصة

2019	2018	البيان / السنوات
------	------	------------------

2.532.099.416,11	2.771.621.779,33	النتيجة الصافية
25.842.167.144,72	24.593.094.679,04	الأموال الصافية
% 9 \ 0.09	%11 \ 0.11	المردودية المالية

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية لسنتين 2018، 2019 حيث بلغت سنة 2018 نسبة 11% وهذا يدل على ان كل 1 دينار يولد 0.11 دج لينخفض سنة 2019 الى 9% وهذا يدل على تدني مستوي التسيير الحسن للموارد المالية للمؤسسة عدم كفاءة المؤسسة في استبدال الأموال الخاصة.

3. معدل دوران مجموع الأصول:

رقم الأعمال

معدل دوران مجموع الأصول =

مجموع الأصول

2019	2018	البيان	السنوات
12.261.449.065,13	11.970.234.625,96	رقم الأعمال	
72.588.961.996,16	66.704.585.686,72	مجموع الأصول	
%16 \ 0.16	%17 \ 0.17	معدل دوران مجموع الأصول	

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع أصول المؤسسة 0.17 في سنة 2018 لينخفض سنة 2019 الى 0.16 ولتجنب هذا الانخفاض اما على المؤسسة القيام باستغلال كل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مشغلة.

1.3 معدل دوران الأصول الثابتة:

رقم الأعمال

معدل دوران الأصول الثابتة =

الأصول الثابتة

السنوات	البيان	2018	2019
رقم الأعمال		11.970.234.625,96	12.261.449.065,13
الأصول الثابتة		26.791.890.203,15	32.396.591.302,55
معدل دوران الأصول الثابتة		0.435 \ 43.5%	0.378 \ 37.8%

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن قدرة الأصول الثابتة على خط المبيعات لسنة 2018 يقدر ب 0.435 هذا يعني أن كل دينار في الأصول الثابتة يولد 0.435 من المبيعات لينخفض سنة 2019 الى 0.378 هذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة على استغلال أصولها الثابتة.

2.3 معدل دوران الأصول المتداولة:

رقم الأعمال

معدل دوران الأصول المتداولة =

لأصول المتداولة

السنوات	البيان	2018	2019
رقم الأعمال		11.970.234.625,96	12.261.449.065,13
الأصول المتداولة		39.912.695.483,57	40.191.770.693,61
معدل دوران الأصول المتداولة		0.29 \ 29%	0.30 \ 30%

التحليل: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة على استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات فبالنسبة لسنة 2018 كانت 0.29 أي أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 0.29 من المبيعات، وفي سنة 2019 ارتفع بشكل طفيف الى 0.30 هذا يدل على التسيير الجيد لقيم استغلال المؤسسة.

الخلاصة:

لقد حاولنا في هذا المبحث من خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي الشركة الجزائرية لتأمينات وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من المؤسسة لسنتين الدراسة 2018/2019 والتي قمنا على أساسها بتطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية حيث أظهرت النتائج التي تم حسابها بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (الشركة الجزائرية لتأمينات) أن رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل سالبة مما يدل على الوضعية الحرجة لمؤسسة وذلك لأنها في بداية نشاطها، وعدم تحقيق ما حسب أمان،

وخزينة موجبة وقد لا تعبر عن سلامة الشركة خاصة إذا لم تكن المؤسسة في حاجة إلى كل تلك القيمة الشاملة ومن خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة بدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها وأن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة.

الخلاصة

من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين لنا أن التحليل المالي ضروري لقياس أداء المؤسسة وتقييمه، كما أنه أداة علمية فعالة تمكن القائمين على المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم مؤشرات أيضا فرصة الاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الرقابة إذ القرارات المالية الملائمة والعمل على تصحيح مختلف الانحرافات وتفاذي مسبباتها وبالتالي ضمان عدم تكررها في المستقبل. بالرغم من خصوصيات المؤسسات المالية، إلا أنه يمكنها الاستفادة من مختلف أدوات التحليل المالي في تقييم أدائها المالي وترشيد مختلف قراراتها المالية، خاصة وأنها تمتلك في الغالب المادة الأولية للتحليل والمتمثلة في القوائم المالية الرئيسية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

1. اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: استنادا إلى ما تضمنه البحث في جانبه النظري، واستغلالا للدراسات السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية الأولى التي تؤكد إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي المعرفة والمطبقة في المؤسسات المالية واستغلالها في مجال تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات المالية

اختبار الفرضية الثانية: استنادا لمختلف مؤشرات التوازن المالي المحسوبة انطلاقا من الوثائق الرسمية لشركة الجزائرية التأمينية يمكن الحكم على صحة الفرضية الثانية والتي تؤكد أن المؤسسة تعيش وضعية مالية حرجة تعكس عجز المؤسسة عن استغلال بعض الموارد والأصول التعظيم منفعتها، وبالتالي افتقارها لعنصر الفعالية.

اختبار الفرضية الثالثة: استنادا لمختلف النسب المالية المحسوبة (السيولة، التمويل، الاستقلالية، النشاط والمردودية) يمكن استنتاج صحة الفرضية الثالثة والتي تؤكد ضعف الأداء المالي للمؤسسة في عمومها.

اختبار الفرضية العامة: فرضية صحيحة اعتبار أن حساب مختلف المؤشرات المالية مكن من توضيح الوضعية المالية الحقيقية الشركة الجزائرية لتأمينات، كما تبين الاختلافات الواضحة في مختلف جوانب الاداء غياب الاهتمام بتقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية اتخذ القرارات الملائمة على ضوء نتائجه. النتائج المرتبطة بالجانب النظري للبحث:

- التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل بعد ذلك في الاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات المالية.

- أهمية القيام بتقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي حتى يستطيع المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

- استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.

يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

- عملية تقييم الأداء المالي مهم لما يقدمه من معلومات الأطراف ذات الصلة مما يسمح بالحكم على فعالية وكفاءة المركز المالي. يهدف التحليل المالي إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.

مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المالية.

قائمة المصادر والمراجع

1. 1. بو عزيز زوينة، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
2. Bernard martory, Control de gestion social, librairie Vuibert, paris, France, 1999.
3. Chantal bass art analyse financiere, 3eme edition France, 2005.
4. JaqueLendrevie, Denis Lindon, Mercator; 6^{eme} edition, dalloz, paris, France, 2000.
5. JEAN MICHEAL de la veau guide de la gestion financière établissement sociaux et médico sociaux dunord, paris, 1999 .
6. Marcel Laflame, le management: approche systématique, 3^{eme} édition, Gaetonarinéditeur, Canada,
7. Patrik Gilbert et GaraldineSchmiot, Evaluation des compétences et situations de gestion, Edition aconomica, France.
8. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
9. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006.
10. بالعور سليمان، التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2016.
11. بن دروق جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأنزاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008) مذكرة ماجيستر، قسم علوم تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
12. الجريدة الرسمية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 08-155 مؤرخ في 20 جمادى الأول 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11

- المؤرخ في 15 ذي القعدة 1928 الموافق ل25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27- المادة 13.
13. جعفر سعاد، بوقرة، مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقديم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2017/2018.
14. جعفر سعاد، بوقرة، مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقديم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر 2017/.
15. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
16. حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي، عمان، الأردن، 2006.
17. حسن رواية، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
18. حشروف علي، بن مبارك خليفة، جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.
19. حمزة محمود الزبيدي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر عمان، الأردن، 2004.
20. الدكتور صادق الحسنى، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار مجدولاي للنشر، عمان، الأردن 1998.
21. رزيقة تالي، تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 20.10

22. سعد صادق بحيري، إدارة التوازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص295.
23. سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قيم علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
24. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات - الاستثمار - التمويل - التحليل المالي - مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية في اكتاب الإسكندرية مصر 2006، 246.
25. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2010.
26. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001.
27. طيبي محمد، رقيق هيثم، المقابلة من الباطن ودورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة الانتاج والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.
28. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، ببسكرة (2000-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مؤسسات صناعية - جامعة محمد خيضر بسكرة (2001-2002).
29. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم، مذكر لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001.
30. عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تيموشنت (2013-2014-2015) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس المهني، التخصص محاسبة و مالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

31. عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998.
32. عبد المايك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر، 2001.
33. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999.
34. علي عباس الإدارة المالية في مضمونات الأعمال-مكتبة الرائد العملية، عمان الاردن 2002،
35. عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997.
36. عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
37. فريدة نقاز، حليلة معيوف، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي خصص ادارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

قائمة المصادر والمراجع:

38. لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.
39. مبارك لسوس، التسيير المالي. ط2، دوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
40. مجيد محمد كرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار الماهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

41. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
42. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي: و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
43. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
44. محي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص وجهت محاسبي، محمد خضير بسكرة 2014-2015.
45. مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1، ألف للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
46. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011.
47. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، الأردن، 2011.
48. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير ج 1 - دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1998.
49. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، بدون سنة نشر، الجزائر.
50. نعيمة شباح، دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكر لنيل شهادة الماجستير في قسم التسيير، جامعة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، 2007.
51. الهام يحيايوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة) باتنة، مجلة لباحث، عدد الخامس، ورقلة، 2007.
52. يوسف هامش وناصر داودي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط، دار المحمدية العامة الجزائر، 2008.

